



Commission de Contrôle des Fichiers de l'O.I.P.C. - INTERPOL
Commission for the Control of INTERPOL's Files
Comisión de Control de los Ficheros de la OIPC-INTERPOL
لجنة الرقابة على محفوظات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

INTERPOL's Independent Authority for the Control and Protection of Personal Data

تقرير عن أنشطة لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول لعام 2022

النص العربي

النص الأصلي: بالإنكليزية
يُنشر: بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية
المرجع: CCF/126/RAP/6

المحتويات

الصفحة

الموجز	3
أولا. بنية لجنة الرقابة ووظائفها	3
ثانيا. أنشطة لجنة الرقابة وإنجازاتها	4
ألف. دورات لجنة الرقابة واجتماعاتها	4
باء. الصعوبات والإنجازات	5
1. الصعوبات الرئيسية التي واجهتها لجنة الرقابة	5
2. الإنجازات	6
ثالثا. لمحة عامة عن أهداف لجنة الرقابة	7
رابعا. تقرير عن أنشطة كل هيئة	8
ألف. تقرير عن أنشطة هيئة الإشراف والمشورة	8
باء. تقرير عن أنشطة هيئة الطلبات	9
خامسا. الخلاصة	11
تذييل عن تقرير النشاط السنوي للجنة الرقابة لعام 2022	16
ألف. اللجنة عموما	12
باء. هيئة الإشراف والمشورة	12
جيم. هيئة الطلبات	12
1. الطلبات الجديدة الواردة في عام 2022	12
2. الطلبات المغلقة في عام 2022	15

الموجز

1. لجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت (لجنة الرقابة) هي هيئة مستقلة ومحيدة تسهر على أن تتقيد معاملة البيانات الشخصية من قبل الإنترنت بالقواعد السارية وأن تحترم الحقوق الأساسية للأفراد.
2. وتحتل لجنة الرقابة مكانة فريدة بصفتها هيئة من هيئات الإنترنت، على النحو المنصوص عليه في المادة 5 من القانون الأساسي للمنظمة، وبصفتها هيئة مستقلة تضطلع بثلاث وظائف رئيسية (الإشراف، والمشورة، ومعاملة الطلبات) على النحو المنصوص عليها في المادة 3 من نظامها الأساسي.
3. وبالنظر إلى طبيعة وظائفها، توفر لجنة الرقابة سبل انتصاف فعالة لأفراد سُجلت بشأنهم بيانات في محفوظات الإنترنت. كما أنها تزود الإنترنت بالخبرات اللازمة لضمان اتساق التعاون الشرطي الدولي بين بلدانه الأعضاء مع روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتقيده بالقواعد السارية في المنظمة.
4. ولإبراز أنشطة لجنة الرقابة في عام 2022، يقدم هذا التقرير السنوي لمحة عامة عن عملها والصعوبات التي واجهتها والإنجازات التي حققتها. ويعرض أيضا أهدافها واستراتيجيتها للأعوام المقبلة، ويشدد على التزامها بالدفاع عن حقوق الأفراد ودعم التعاون الشرطي الدولي وفي الوقت نفسه احترام حقوق الإنسان والتقيد بالقواعد السارية. ويتضمن التقرير أيضا إحصاءات وأمثلة على أنشطة اللجنة.

أولا. بنية لجنة الرقابة ووظائفها

5. تتألف لجنة الرقابة من هئتين، لكل منهما وظائف ومسؤوليات محددة. والهئتان متميزتان ولكنهما متكاملتان، ويتمحور عملهما حول تقييد البيانات المعاملة عبر قنوات الإنترنت بالقواعد السارية. وتعاون الهئتان لتعزيز كفاءة لجنة الرقابة وفعاليتها.
6. وللجنة الرقابة ثلاث وظائف تضطلع بها الهئتان:
(أ) تضطلع هيئة الإشراف والمشورة بوظيفتين هما:
- التدقيق في امتثال مشاريع الإنترنت وعملياته وأنظمتها التي تنطوي على معاملة بيانات شخصية في منظومة الإنترنت للمعلومات؛
- تقديم المشورة للمنظمة بشأن جميع المسائل من هذا القبيل.
(ب) وتتولى هيئة الطلبات المسؤولة عن معاملة طلبات الاطلاع على البيانات و/أو تصويب أو حذف بيانات تُعامل في منظومة الإنترنت للمعلومات، وتحصر في الوقت نفسه على إصدار قرارات واضحة وقابلة للتنفيذ ولها طابع ملزم للإنترنت.
7. واعتبارا من 11 آذار/مارس 2022، باتت لجنة الرقابة تتألف من الأعضاء السبعة التالية أسماءهم:
(أ) هيئة الإشراف والمشورة:
- السيدة تيريزا ماكهنري (الولايات المتحدة)، رئيسة، محامية ذات خبرة في القانون الجنائي الدولي؛
- السيد إيف بوّبي (بلجيكا)، مقرر، خبير في حماية البيانات؛
- السيد محمد الفاضل ميلاد (تونس)، خبير في المعاملة الإلكترونية للبيانات.

(ب) هيئة الطلبات:

- السيدة تيريزا ماكهنري (الولايات المتحدة)، رئيسة، محامية ذات خبرة في القانون الجنائي الدولي؛
- السيد محمد قمر (لبنان)، نائب الرئيسة، محام ذو خبرة دولية مشهودة في الشؤون الشرطية، وبخاصة التعاون الشرطي الدولي؛
- السيد حمزة السعيد (المغرب)، مقرر، محام يشغل الآن أو سبق أن شغل وظيفة رفيعة في القضاء أو الادعاء العام؛
- السيدة سوزي أليغري (المملكة المتحدة)، محامية خبيرة في حماية البيانات؛
- السيد ميشال فورست (فرنسا)، محام خبير في حقوق الإنسان.

8. وانتخبت الجمعية العامة جميع أعضاء لجنة الرقابة لفترة تفويض مدتها خمس سنوات في عام 2021، قابلة للتجديد مرة واحدة. وهم يضطلعون بمهامهم في إطار اللجنة بدوام جزئي. وللجنة الرقابة أمانة دائمة تعمل تحت إشرافها. وتتألف هذه الأمانة من خبراء ذوي كفاءة عالية في المجال القانوني وموظفين إداريين لديهم خبرة عمل في مختلف مجالات الاختصاص الضرورية لعمل اللجنة. وتساعد الأمانة أعضاء لجنة الرقابة على الاضطلاع بمهامهم بفعالية، وذلك من خلال توفير دعم إداري وقانوني وتقني لا غنى عنه، وضمان التمثيل القانوني في مجالات متعددة، والإلمام الجيد بالعديد من اللغات.

9. وعلى نحو جماعي وفردى، يعمل أعضاء لجنة الرقابة وأمانتها بشكل استباقي لتحسين طريقة اشتغالها وأدواتها، وتذليل العقبات، وتحديد الأولويات والمجالات التي يتعين تطويرها.

ثانيا. أنشطة لجنة الرقابة وإنجازاتها

10. كان عام 2022 حافلا بالأنشطة بالنسبة للجنة الرقابة، وشهد تنظيم العديد من الدورات والاجتماعات والمبادرات الاستراتيجية واتخاذ تدابير استباقية لتعزيز كفاءتها وفعاليتها، والحفاظ في الوقت نفسه على قيمها الأساسية وأداء عمل نوعي.

ألف. دورات لجنة الرقابة واجتماعاتها

11. في عام 2022، اجتمع أعضاء لجنة الرقابة أربع مرات في مقر الأمانة العامة في ليون (فرنسا). واستغرقت كل دورة أسبوعا. وعقدوا أيضا اجتماعين بوسائل افتراضية استخدموا فيهما أدوات وقنوات مأمونة للتواصل. وفي حين خصص أعضاء لجنة الرقابة اجتماعاتهم الوجيهة لإجراء مداولات في الطلبات الفردية واتخاذ قرارات بشأنها، فإن الاجتماعات المعقودة بوسائل افتراضية كانت ضرورية لبحث مواضيع أخرى متعددة وحاسمة تندرج في جدول أعمال اللجنة، نظرا لحجم العمل الذي كان ينبغي أدائه خلال العام. والنتيجة كانت أيضا مثمرة للغاية.

12. وفي الفترة بين الدورات، قد يُطلب من جميع أعضاء اللجنة أيضا تقديم خبراتهم بشأن مسائل محددة. وبشكل خاص، تعمل الرئيسة مع أمانة اللجنة أسبوعيا، ويتخذ مقرر هيئة الطلبات بصفة منتظمة قرارات بناء على تفويض الصلاحيات الممنوحة له من قبل الهيئة المذكورة.

13. وفي عام 2022، اتخذ المقرر و/أو الرئيسة بين الدورات، بناء على تفويض الصلاحيات الممنوحة لهما من قبل هيئة الطلبات، 364 قرارا. وكانت معظم هذه القرارات تتعلق بالحجب المؤقت لاطلاع المكاتب المركزية الوطنية على البيانات المطعون فيها ريثما تُدرس القضية المعنية بعمق.

باء. الصعوبات والإنجازات

1. الصعوبات الرئيسية التي واجهتها لجنة الرقابة

14. واجهت لجنة الرقابة صعوبات عديدة هذا العام، بدءا من إدارة عبء العمل وانتهاء ببحث ومعاملة جوانب قانونية متشعبة ومسائل معقدة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات.

15. وترد أدناه تفاصيل عمل كل هيئة، كما ترد أيضا بعض الإحصاءات في تذييل هذه الوثيقة. وتقدم هذه الإحصاءات أهم جوانب عمل لجنة الرقابة فيما يتعلق بدراسة مشاريع الإنترنت الجديدة التي تنطوي على معاملة بيانات شخصية والخصائص الرئيسية التي تتسم بها معاملة الطلبات في عام 2022. بيد أن عمل اللجنة، ولا سيما حجم هذا العمل والطبيعة المتنوعة والمعقدة للقضايا التي تتناولها، من الصعب رصده بالإشارة فقط إلى الإحصاءات المتعلقة بالمشاريع الجديدة والطلبات التي جرت معاملتها خلال عام 2022. لذا من الأهمية بمكان فهم وإدراك مختلف مصادر عبء العمل المتزايد باستمرار.

1.15 واتخاذ القرارات ليس دائما عملية سهلة. فقبل اتخاذ أي قرار بشأن مسائل قانونية ومشاريع، يتعين غالبا تبادل الكثير من المراسلات مع مقدمي الطلبات و/أو المكاتب المركزية الوطنية و/أو الأمانة العامة للإنترنت. وكذلك، لتقييم المشاريع، غالبا ما كان يتحتم عقد اجتماعات مع الأمانة العامة لجمع المعلومات الكافية لاتخاذ قرار ما واستخلاص استنتاجات مناسبة.

2.15 واستمرت معاملة الطلبات في الازدياد، وتعقيد القضايا يعني دراسة مسائل قانونية جديدة، أو إعادة النظر في مسائل قانونية سبق التطرق إليها بفعل التطورات القانونية والتقنية. وشهد عام 2022 زيادة في عدد القرارات المؤقتة (انظر الفقرة 12 أعلاه)، واتخاذ إجراءات من باب المتابعة لاستنتاجات لجنة الرقابة. والواقع أن متابعة استنتاجات اللجنة قد تتطلب إجراء مناقشات مكثفة مع الجهات المعنية. وهذا إجراء عادي لمتابعة توصيات اللجنة بشأن مشاريع الإنترنت التي تنطوي على معاملة بيانات شخصية. وعادة ما تطلب الأمانة العامة للإنترنت مشورة لجنة الرقابة في مرحلة مبكرة من المشروع، ومن ثم يمكن لتوصياتها أن تؤدي إلى طرح أسئلة جديدة تحتاج إلى تبادل معلومات إضافية. ويمكن أن تكون هذه حال الطلبات الفردية أيضا، مثلا عندما يقدم أحد الأطراف في طلب معين طعنا بحجة أنه لم يستلم إلا نسخة منقحة من قرار لجنة الرقابة نظرا للقيود التي فرضها الطرف الآخر على كشف المعلومات، أو عندما يتخلف مكتب مركزي وطني عن تحديث المعلومات المطعون فيها من قبل مقدم الطلب على النحو الذي قرره لجنة الرقابة، أو عندما تطلب الأمانة العامة إيضاحات قبل تنفيذ قرارات اللجنة.

3.15 وثمة جانب آخر يؤثر في عمل لجنة الرقابة وهو التدفق على الصعيد العالمي للبيانات التي ينبغي معاملتها. فكلما تزايد هذا التدفق، تزايد أيضا حجم البيانات الشخصية التي يُعاملها ويتبادلها الإنترنت وبلدانه الأعضاء. والنهوض بالدعم الذي يقدمه الإنترنت لبلدانه الأعضاء من خلال أدواته، والمشاريع واتفاقات التعاون الرامية إلى دعم معاملة البيانات الشخصية كلها أمور لها تبعات مباشرة وفورية على عمل لجنة الرقابة. والتغيرات التكنولوجية في مجال معاملة البيانات تساهم أيضا في تزايد تعقد المشاريع والطلبات التي تبت فيها لجنة الرقابة. وهناك تحديات قانونية جديدة يطرحها التطور الهائل للأدوات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والفرص التي تتيحها لتبادل البيانات ومعاملتها وتحليلها ولإنتاج معلومات جديدة تخضع أيضا لمعاملة البيانات الشخصية. والمسائل الجديدة والحساسة يتعين معاملتها بخبرة قانونية وتقنية محددة. وقد تتطلب أيضا إعادة النظر في بعض القواعد وتعزيزها.

4.15 وقد شاركت لجنة الرقابة في العديد من اجتماعات الإنترنت وأفرقت العاملة المتعلقة بمعاملة البيانات الشخصية أو التي تخلف تبعات على عملها، مثل اجتماعات اللجنة التنفيذية للإنترنت ودورة الجمعية العامة والمؤتمر السنوي لرؤساء المكاتب المركزية الوطنية ومختلف الأفرقة العاملة. وفي العديد من هذه الاجتماعات، قدمت لجنة الرقابة مداخلات عن عملها وسياساتها. وشاركت أيضا في شتى البرامج التعريفية التي نظمتها الأمانة العامة للإنترنت لأشخاص من مختلف المشارب، معنيين أو مهتمين بالتعاون الشرطي الدولي، لا سيما ممثلي أجهزة إنفاذ القانون وسلطات الادعاء العام.

5.15 وأخيرا، في عالم يتسم بتزايد تدفق البيانات والاتصالات السريعة وشبكات التواصل الاجتماعي، يخضع الإنترنت ولجنة الرقابة بصفة مستمرة إلى تدقيق متزايد من قبل الجهات المعنية والمراقبين الخارجيين، من قبيل شتى وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية وسائر الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وعامة الناس. وواصلت اللجنة تلقي طلبات من وسائل الإعلام وعامة الناس وسائر المراقبين الخارجيين.

16. وأدت هذه العوامل أيضا إلى طرح صعوبات كبيرة على صعيد إدارة عبء العمل، لا سيما دراسة الطلبات ضمن المهل النظامية المحددة. ورغم اعتماد مقارنة استباقية، وكذلك اتخاذ تدابير عملية وإجرائية، وجدت لجنة الرقابة صعوبات في الاضطلاع بعملها في الوقت المناسب. وكان سبب ذلك أيضا الحاجة المتزايدة إلى إجراء اتصالات متعددة بين الجهات المعنية.

2. الإنجازات

17. شددت لجنة الرقابة، رغم تغير معظم أعضائها هذا العام، على قيمها الأساسية، وتحديد الاستقلالية، والأمن، والأخلاقيات، والعمل الجيد، والتواصل. وسعت جاهدة إلى الحفاظ على استمرارية عملها ونوعيته وكفاءته، وفي الوقت نفسه مواجهة عبء العمل المتزايد.

18. وأسهم في تحقيق هذا الإنجاز برنامج تعريفي يقدم في وقت مبكر للأعضاء الجدد كان مصمما لتلبية أشد الاحتياجات إلحاحا، وذلك بفضل المشاركة الفاعلة لأعضاء لجنة الرقابة وموظفي أمانتها وخبراتهم والتواصل بانتظام مع هيئات الإنترنت. وإمكان عقد اجتماعات بوسائل افتراضية ذات معايير أمنية عالية أتاح إقامة حوار دائم ومتزايد بين أعضاء لجنة الرقابة وموظفي أمانتها.

19. وتتطلب الجهود المبذولة لتذليل الصعوبات المرتبطة بعبء العمل تحديد الأولويات بفعالية. فخلال عام 2022، سعت لجنة الرقابة جاهدة إلى الحفاظ على وظائفها الأساسية الثلاث، لكن تركيزها انصب على معاملة الطلبات الفردية نظرا لما لهذه المسألة من أهمية قصوى لضمان تقييد اللجنة بالواجبات والمهل النظامية، وحماية مسؤولية الإنترنت. بيد أن هذا النهج المركّز كان معناه عدم القدرة على تحقيق هدف استراتيجي بالكامل، الأمر الذي أدى إلى أوجه قصور في بعض الأنشطة، لاسيما الأنشطة في مجالي الإشراف المشورة.

20. ولتأكيد التزامها بالاضطلاع بوظائفها في الوقت المناسب وبكفاءة، أعادت لجنة الرقابة أيضا تقييم طريقة عملها وحددت المجالات التي ينبغي تحسينها. فعلى سبيل المثال، استحدثت منظومة جديدة لتسهيل إدارة العدد المتزايد من الرسائل الإلكترونية الواردة. وأجرت استعراضا شاملا لوثائقها النموذجية وحدثتها لتعكس التغييرات التي طرأت على مواصفات الملفات وحسّنت الطريقة التي يمكن بها تحديد الوثائق التي تحتاج إلى إدارة فعالة للملفات. واعتمدت أيضا مبادئ توجيهية جديدة تتعلق بمعاملة أدوات اللجنة وملفاتها ووثائقها، وكذلك مبادئها التوجيهية المتعلقة بالتواصل مع وسائل الإعلام. كما أحرزت تقدما ملموسا في تحديث آلياتها المتعلقة بمعاملة الطلبات الاستباقية.

21. واتخذت خطوات لتحسين قراءة الوثائق وتعزيز الشفافية. وعملت لجنة الرقابة على تحديث موقعها على الويب. وتواصلت أيضا بشكل أكثر انتظاما مع مقدّمي الطلبات والمكاتب المركزية الوطنية، وزودتهم بمزيد من المعلومات المحدّثة المتعلقة بالمرحلة التي وصلت إليها الطلبات، ومع الأمانة العامة للإنترنت خلال معاملة الطلبات، وأيضا خلال مراجعة مشاريع الإنترنت الجديدة التي تنطوي على معاملة معلومات شخصية.

22. وفيما يخص معاملة الطلبات، سعت لجنة الرقابة أيضا بحرص شديد إلى تحقيق التوازن بين الاضطلاع بمهامها ضمن حدود ولايتها وضمان احترام الجهات المعنية هذه الحدود. فمن جهة، على سبيل المثال، تعترض بعض المكاتب المركزية الوطنية بصفة منتظمة على طلب لجنة الرقابة منها تزويدها بعناصر إضافية تصف على وجه الدقة المشاركة الفعلية لمقدم الطلب في الأفعال المتهم بها. ومن جهة أخرى، تذكّر لجنة الرقابة بصفة منتظمة مقدّمي الطلبات بأنه لا يحق لها إجراء أيّ تحقيق أو تقييم الأدلة أو البت في وجهة القضية. وتسعى أيضا إلى ضمان ألا يتمكن أيّ طرف من استغلال أحكام نظامها الأساسي للقيام بأفعال قد تكون لها تبعات على حسن سير أعمالها وعلى قدرتها على معاملة طلب ما على نحو ملائم. وكمثال على ذلك، أولت اللجنة الاهتمام للطلبات المتكررة والقائمة على أسس واهية بشكل واضح أو الطلبات التي لا محل لإعادة النظر فيها.

23. وأسفرت هذه التدابير الاستباقية عن نتائج هامة، على النحو الذي توضحه الإحصاءات المرفقة.

ثالثا. لمحة عامة عن أهداف لجنة الرقابة

24. بما أن لجنة الرقابة تتطلع إلى المستقبل، فإن الأهداف الرئيسية والقيم الأساسية التي ستسترشد بهما في الفترة المقبلة ستبقى دون تغيير.

25. وأداء عمل عالي النوعية، والالتزام بالقيم الأساسية، والتكيف مع بيئة العمل السريعة التغير، لاسيما التطورات والممارسات في مجال تكنولوجيا المعلومات، كلها أمور تفرض على اللجنة دوما إيلاء اهتمام شديد للبيئة المتغيرة والتحلي بالابتكار مع الحفاظ في الوقت نفسه على الانسجام والمعرفة والمرونة في عملها.

26. وفي إطار عملية تبسيط الإجراءات، تخطط لجنة الرقابة لإدماج المزيد من الأدوات الحديثة. وفي الواقع، ستكون هناك حاجة إلى المزيد من التطورات التقنية في مجالات من قبيل المهام شبه المؤتمتة، وتحليل البيانات، والعمليات الإحصائية. وسيكون من الضروري استحداث واجهات جديدة مصممة لإجراء اتصالات مأمونة وفعالة مع جميع الأطراف والكيانات المعنية بعمل اللجنة.

27. وحددت لجنة الرقابة المجالات التي يمكن أن تستفيد فيها من موارد إضافية لأداء وظائفها الثلاث على نحو أمثل ودعم أنشطة الإنترنت الرئيسية وبذل المزيد من الجهود في العديد من المجالات مثل تعزيز الشفافية فيما يتعلق بأنشطتها، واتخاذ قرارات على نحو عُقل، وتوفير معلومات عن اجتهاداتها، وتقديم التدريب، وإنماء الخبرات بشأن المسائل التقنية والقانونية الناشئة، وتحسين المعلومات الإحصائية التي ستساعد على قياس الأداء.

28. وتلتزم لجنة الرقابة بوضع ومتابعة أهداف وأولويات واقعية وقابلة للتحقيق. وستواصل تقييم أهدافها وأولوياتها الاستراتيجية بصفة منتظمة وضمان تماشيها مع عبء العمل الواقع على كاهلها، ومع احتياجات الجهات المعنية، ومصادر المخاطر التي حُدِّدت مؤخرًا، وفي الوقت نفسه ستسعى جاهدة إلى منع أيّ استخدام يسيء للعملية.

رابعاً. تقرير عن أنشطة كل هيئة

29. تتولى كل هيئة زمام الأنشطة المحددة لها مع إيلاء الاهتمام الواجب لمسؤوليات كل منها والالتزام بها. وعملت هيئة الإشراف والمشورة على التدقيق في امتثال مشاريع الإنترنت للقواعد السارية في مجال حماية البيانات، في حين عملت هيئة الطلبات على إدارة الطلبات بكفاءة والبت فيها بفعالية، مع التزام الهيئتين بالنزاهة والاستقلال والحياد.

ألف. تقرير عن أنشطة هيئة الإشراف والمشورة

30. تدقق هيئة الإشراف والمشورة في امتثال معاملة البيانات الشخصية للقواعد السارية، سواء عندما ينص نظام معاملة البيانات على ذلك أو بمبادرة منها في شكل تدقيقات تلقائية، وذلك للتأكد من أن القواعد والأدوات والإجراءات القائمة يمكن أن تكفل التقيد بأنظمة الإنترنت، ولا سيما تلك المتعلقة بمبادئ حماية البيانات.

31. وتبدي لجنة الرقابة رأياً، في إطار مهمة المشورة الموكلة إليها بموجب المادة 26(2) من نظامها الأساسي، بشأن المسائل المشتملة على معاملة بيانات شخصية، سواء بمبادرة منها أو بطلب من الأمانة العامة وفقاً للمادة 27(2) من نظام معاملة البيانات، بعد تلقيها جميع المعلومات اللازمة للتوصل إلى استنتاجات من موقع المطلع.

32. ونظرت هيئة الإشراف والمشورة، عند تحديد أولوياتها، في أولويات الإنترنت لتوفير الدعم المناسب، وضمان أن تكون المشاريع الجديدة التي تنطوي على معاملة بيانات شخصية مصممة ومستحدثة من البداية بما يتماشى مع القواعد السارية وحقوق الأشخاص المعنيين بالبيانات. وتعاونت هيئة الإشراف والمشورة على نحو وثيق مع الأمانة العامة للإنترنت واجتمعت بصفة منتظمة مع المسؤول عن أمن المعلومات، والموظفة المعنية بحماية البيانات، والإدارات المكلفة بالمشاريع قيد النظر، والإدارة التنفيذية للشؤون القانونية.

33. وفي هذا السياق، درست لجنة الرقابة العديد من مشاريع الإنترنت واتفاقات التعاون التي أبرمها في مجال معاملة البيانات الشخصية، ولا سيما كلاً من مشروع Fields، و I-Familia، و Insight، وتحديد سمات الوجه، و Biometrics for Frontline Policing، ومنظومة الرسائل الذكية (SCM). ويحتوي موقع الإنترنت على الويب على عرض عن هذه المشاريع (<https://www.interpol.int/en/How-we-work/>). وأولت لجنة الرقابة اهتماماً خاصاً لجودة البيانات ودقتها، وفائدتها، ومدى ملاءمة الإطار القانوني، وآليات الرقابة القائمة، وأمن البيانات، وفترات حفظها ومدى تناسب هذه الفترات. وحرصت أيضاً، عند الاقتضاء، على أن تراعي هذه المشاريع حقوق الأفراد أصحاب البيانات. وتُستشار اللجنة في العادة في مرحلة مبكرة ليتسنى لها إسداء المشورة المفيدة بشأن مختلف مراحل إعداد المشاريع. واعتضت تدبر هذه المشاريع صعوبات تُعزى بشكل رئيسي إلى تزايد عدد الأطراف المشاركة في معاملة البيانات الشخصية والاطلاع عليها واستخدامها، ما عُدّ التنسيق وتنفيذ المهام.

34. وشاركت هيئة المشورة والإشراف أيضاً في اجتماعات الإنترنت مع البلدان الأعضاء، الهادفة إلى تقييم وضمان مدى فهم القواعد التي تحكم معاملة الإنترنت للمعلومات وتطبيقها بشكل متسق لكي تبقى فعالة وقابلة للتنفيذ بسهولة ومتماشية مع آخر التطورات في مجال معاملة المعلومات على الصعيد الدولي ومع أنشطة المنظمة.

35. وبصفتها الإشرافية، تحققت لجنة الرقابة من إجراءات الإنترنت الاحترازية لمواجهة الاعتداءات السيبرية المحتملة على منظومة المعلومات لديه ومن التدابير الأمنية التي اتخذتها المنظمة ووضعتها موضع التطبيق فضلاً عن آليات الرقابة القائمة أو التي هي قيد الإعداد، وذلك حرصاً على تقيدها بقواعد معاملة المعلومات الشخصية.

36. وأخذت الاستنتاجات التي توصلت إليها هيئة المشورة والإشراف شكل آراء وتوصيات وقرارات، كل منها مصمم وفقاً للسياق المحدد ومقتضيات الوضع.

باء. تقرير عن أنشطة هيئة الطلبات

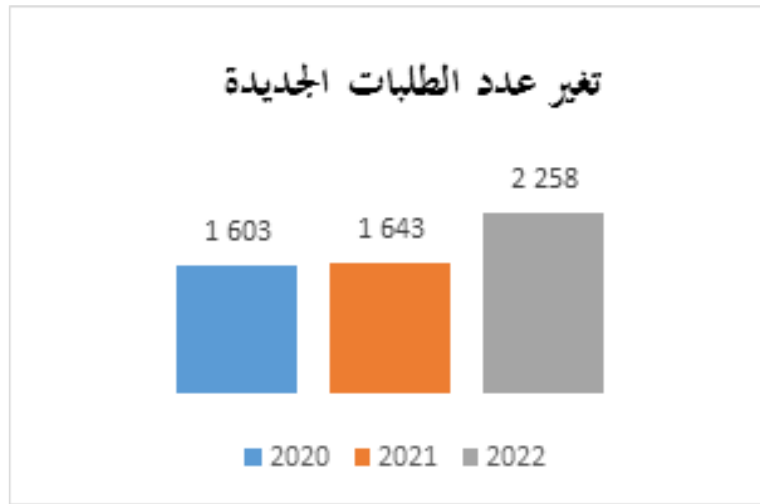
37. تنظر هيئة الطلبات بتأنٍ في طلبات الوصول إلى منظومة الإنترنت للمعلومات وطلبات تصحيح و/أو حذف بيانات مقدمي الطلبات التي تُعامل في هذه المنظومة، وذلك وفقاً للمادة 29 من النظام الأساسي للجنة الرقابة. وتدرس الهيئة أيضاً طلبات مراجعة القرارات، الواردة من أحد الأطراف في طلب ما (مقدم الطلب أو المكتب المركزي الوطني مصدر البيانات)، على نحو ما تنص عليه المادة 42 من نظام اللجنة الأساسي، وتحرص في الوقت نفسه على اتخاذ قرارات واضحة ومقنعة وفي أوانها.

38. واستناداً إلى المادة 2 من قواعد اشتغال لجنة الرقابة، لا يجوز لعضو في اللجنة المشاركة بأي شكل من الأشكال في النظر في ملف ما إذا اعتُبر أن ثمة تضارباً فعلياً أو متصوراً في المصالح، سواء أكان مباشراً أم غير مباشر، فيما يتعلق بالملف المعني. ووفقاً للمادة 2(1،د)، يتنحى العضو دائماً عن النظر في ملف ما إذا كان من مواطني البلد مصدر البيانات المطعون فيها. واستناداً إلى هاتين المادتين، لا يحق للأعضاء المنتخبين الاطلاع على الملفات المعنية ولا على استنتاجات لجنة الرقابة.

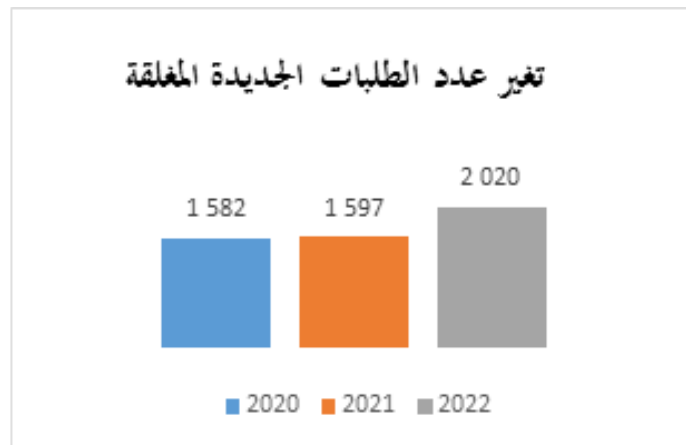
39. وترد في تذييل هذا التقرير معلومات مفصلة عن عدد الطلبات ومواصفاتها ولحمة عامة عن العمل المتصل بمعاملة الطلبات والعبء الناجم عنه.

40. وتعرض المعلومات أدناه بالتفصيل عدد الطلبات الجديدة الواردة وعدد الملفات التي بّنتها لجنة الرقابة على مدى الأعوام الثلاثة الماضية:

1.40 تلقت لجنة الرقابة 1 603 طلبات جديدة في عام 2020، و1 643 طلبا في عام 2021 و2 258 طلبا في عام 2022.



2.40 بّنت لجنة الرقابة في 1 582 طلبا في عام 2020، و1 597 طلبا في عام 2021 و2 020 طلبا في عام 2022.



41. ويُنظر في كل طلب، حالة بحالة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للبيانات المطعون فيها وردود الأطراف المعنية، والسياق العام، والقواعد السارية، والمعايير القانونية، والمهل النظامية التي تنص عليها المادة 40 من النظام الأساسي للجنة الرقابة. وتقتضي معاملة الطلبات التشاور مع الأطراف المعنية ومع الأمانة العامة للإنتربول وأحيانا مع المكاتب المركزية الوطنية أو الكيانات الثالثة التي قد تسهم بمعلومات قيّمة وفقا للمادة (1)34 و(2) من النظام الأساسي المذكور. وتتوخى اللجنة الحذر خاصة فيما يتعلق باحترام حدود ولايتها من جهة، وبضرورة معاملة شكاوى مقدمي الطلبات وردودهم بشكل مناسب من جهة أخرى.

42. وتبقى لجنة الرقابة أيضا ملتزمة بوجه خاص بإصدار قرارات ملزمة وواضحة لتسهيل وضعها موضع التطبيق الفعلي ضمن المهل النهائية النظامية المحددة. ومع أن اللجنة لا تحتفظ حاليا بإحصاءات عن هذا الأمر، فإنها ترى بناء على تجربتها أن الأساس الرئيسي لقراراتها ظل نفسه ولا سيما المادتان 2 و 3 من القانون الأساسي للإنتربول. والركيزة الهامة الأخرى لقراراتها هي الادعاء بعدم التقيد بالشروط المحددة المتعلقة بال نشرات والتعاميم (المادتان 83 و 99 من نظام معاملة البيانات) أو غياب الدقة والعناصر الملموسة التي تصف إمكان المشاركة الفعلية لمقدم الطلب بصفة فردية (المادتان 12 و 35 من النظام المذكور).

43. وإحدى أبرز الصعوبات التي تواجهها لجنة الرقابة هي كفاءة تكافؤ وسائل الدفاع بين الأطراف في ملف ما وفي الوقت نفسه إدارة التزايد المطرد في القيود المفروضة على تعميم المعلومات. وتنظر لجنة الرقابة بحرص شديد في القيود استنادا إلى مبرراتها وتأثيرها في الطرف المعني. ومع أنها لا تفصح عن المعلومات المقيدة عند تعميم قراراتها على هذا الطرف المعني بالقيود، فإنها تبذل جهدا واضحا للإشارة بدقة إلى تقييد المعلومات عندما تُقيد وتشرح أسبابه عند الاقتضاء من باب الشفافية وفي إطار الانتصاف المكلفة بتوفيره بمقتضى نظامها الأساسي. وبالرغم من أن اللجنة لا تحتفظ بإحصاءات مؤكدة عن هذا الأمر كذلك، فإنها تعتبر أن أكثر من 50 في المائة من الملفات تأثرت بقيود فرضت المكاتب المركزية الوطنية معظمها ولكن أيضا مقدمو الطلبات في بعض الأحيان.

خامسا. الخلاصة

44. مرت لجنة الرقابة في مرحلة انتقالية في عام 2022 تدرت خلالها عبئا متزايدا من الأعمال وتصدت لصعوبات ناشئة على الصعيد القانوني وفي مجال تكنولوجيا المعلومات.

45. والتزام لجنة الرقابة وموقفها الاستباقي بالغا الأهمية في تأدية وظائفها بكفاءة والإسهام في اتباع نهج متسق لتسهيل التعاون الشرطي الدولي ودعم المبادئ المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

46. واللجنة تمضي قدما فيما تبذله من جهود من أجل تحسين وظائفها وعملها معوّلة في ذلك على خبرتها الواسعة وتفاني أعضائها والجهات المعنية بها والدعم الذي تتلقاه لبلوغ أهدافها بنجاح.

47. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن اللجنة في الموقع التالي على الويب:

<https://www.interpol.int/ar/3/CCF>

تذييل عن تقرير النشاط السنوي للجنة الرقابة لعام 2022

إحصاءات عن عمل لجنة الرقابة

ألف. اللجنة عموماً

1. اجتمع أعضاء لجنة الرقابة وأمانتها معاً 6 مرات (أربع مرات في ليون لمدة خمسة أيام في دورات اللجنة، ومرتان بوسائل افتراضية)، أي لمدة مجموعها 22 يوماً.
2. ويقتضي كل اجتماع من الأعضاء تحضيرات مكثفة قبل انعقاد الدورات. ويوضح التقرير السنوي أنه قد يُطلب من أعضاء لجنة الرقابة أيضاً توفير خبرتهم في مسائل محددة فيما بين الدورات.

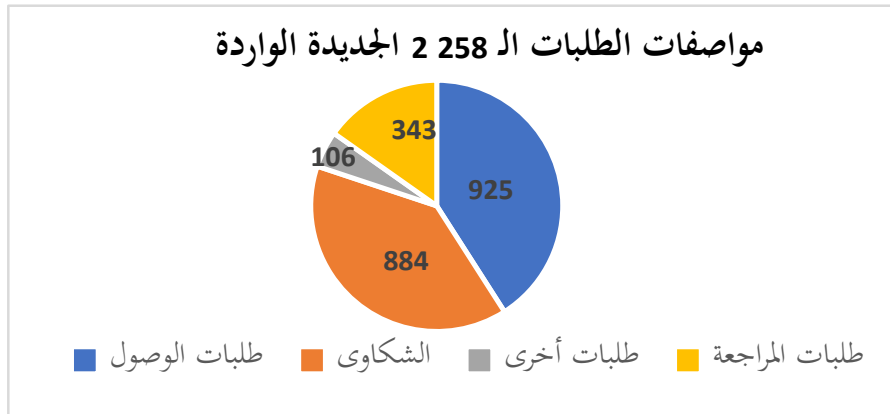
باء. هيئة الإشراف والمشورة

3. استشارت الأمانة العامة للإنتربول هيئة الإشراف والمشورة في 6 مشاريع عرضتها عليها أحياناً عدة مرات وعمّمت في نهايتها لجنة الرقابة على الأمانة العامة 9 قرارات بشأن هذه المشاريع. وأجرت اللجنة كذلك 5 تديقات تلقائية مختلفة وزوّدت الأمانة العامة بعدة آراء وتوصيات في هذا السياق.
4. وشاركت لجنة الرقابة في 4 اجتماعات في المتوسط مع الأمانة العامة للإنتربول في كل دورة من أجل مناقشة مشاريع تنطوي على معاملة بيانات شخصية.

جيم. هيئة الطلبات

1. الطلبات الجديدة الواردة في عام 2022

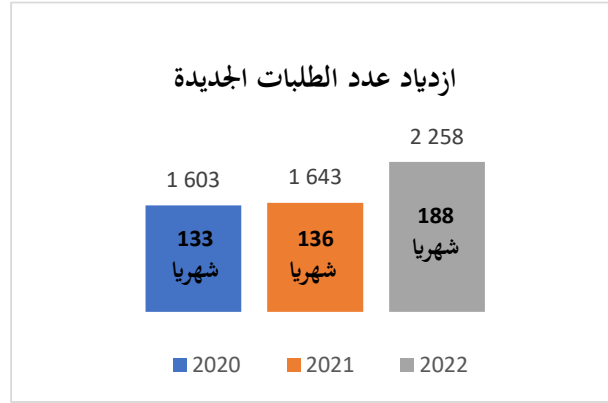
5. في عام 2022، تلقت اللجنة 2 258 طلب وصول إلى البيانات أو طلباً لمراجعة قرارات تتعلق بـ 1 505 مقدمين جدد، ما يؤكد زيادة عدد الطلبات المتتالية التي أحالها هؤلاء الأشخاص.
6. وتعرض الأرقام أدناه مواصفات الطلبات الواردة.



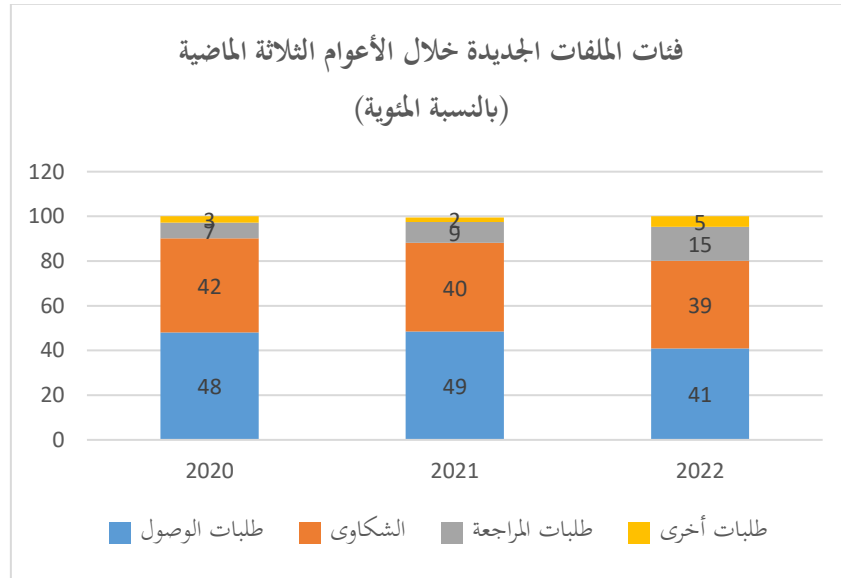
- طلبات الوصول هي طلبات لمعرفة ما إذا كانت هناك بيانات مسجلة في محفوظات الإنتربول، والاطلاع بالتالي على هذه البيانات.
- الشكاوى هي طلبات لتصحيح و/أو حذف بيانات (إن وجدت) مسجلة في محفوظات الإنتربول.

- طلبات المراجعة لقرارات اللجنة ترد إما من مقدمي الطلبات أو من مصادر البيانات، وتحتج بتوفر معلومات جديدة تبرر تغيير قرار سابق اتخذته اللجنة في هذا الشأن.
- طلبات أخرى تشمل أي طلبات ليست طلبات وصول أو شكاوى أو طلبات مراجعة. وقد تشمل طلبات استباقية توفر معلومات قد تمنع مكتبا مركزيا وطنيا من إمكان معاملة البيانات أو طلبات مقدمة على أنها "شكاوى" ولكنها تُحال إلى لجنة الرقابة لأغراض أخرى قد لا تدخل في نطاق صلاحياتها (مثل طلبات إلغاء الإجراءات التي تستهدف مقدم الطلب على الصعيد الوطني). ومعاملة هذه الطلبات تستدعي أيضا توفر الموارد.

7. وتلقت اللجنة 1 603 طلبات جديدة في عام 2020 (133 طلبا في الشهر) و1 643 طلبا في عام 2021 (136 في الشهر) و2 258 طلبا في عام 2022 (188 في الشهر).

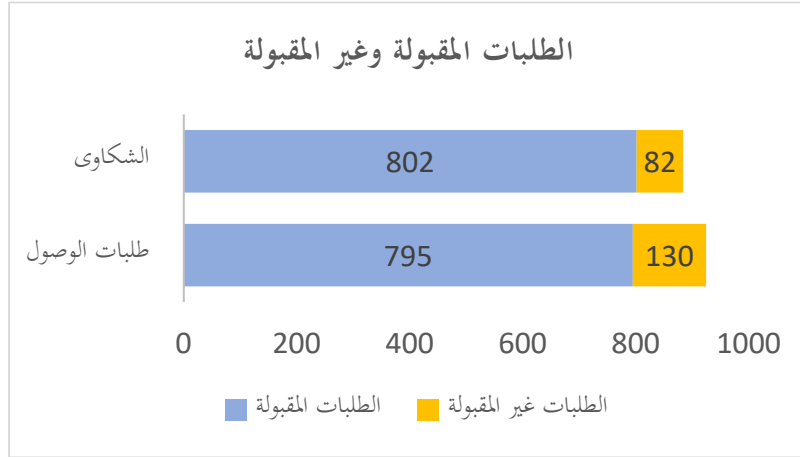


8. وبينما بقي معدل الشكاوى المتعلقة بطلبات الوصول دون تغيير يُذكر خلال السنوات الثلاث الماضية، ارتفعت النسبة المئوية لطلبات المراجعة ارتفاعا ملموسا منذ عام 2020.



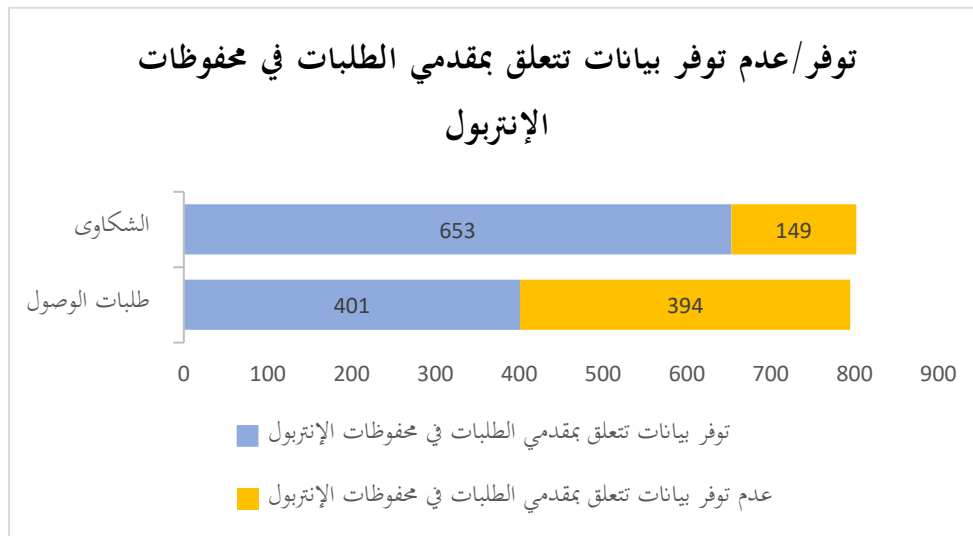
9. ومن بين طلبات الوصول والشكاوى الجديدة الـ 1 809 الواردة في عام 2022 (انظر الفقرة 6 أعلاه)، كان عدد الطلبات المقبولة الجديدة 1 597 (88 في المائة):

- طلبات الوصول: 795 طلبا (86 في المائة من طلبات الوصول الـ 925 الواردة)
- الشكاوى: 802 شكوى (91 في المائة من الشكاوى الـ 884 الواردة)



10. وطلبات الوصول والشكاوى التي تتلقاها لجنة الرقابة لا تستوفي دائما الشروط المتعلقة بقبول الطلبات التي تنص عليها المادة 30 من قاعد اشتغال اللجنة لأن مقدميها لا يوفرن، في معظم الأحيان، نسخة عن وثيقة الهوية أو توكيلا موقعا عندما يمثلهم طرف ثالث ولا يسوقون حججا تدعم طلب تصحيح و/أو حذف معلومات بالرغم من طلبات اللجنة في هذا الصدد وتذكيرها إياهم مرارا بذلك.
11. ومن بين طلبات الوصول والشكاوى المقبولة الـ 1 597، كان 1 054 (66 في المائة) طلبا يتعلق بمقدمي طلبات بياناتهم مسجلة في محفوظات الإنترنت:

- طلبات الوصول: 401 طلب (50 في المائة من طلبات الوصول المقبولة الـ 795)
- الشكاوى: 653 شكوى (81 في المائة من الشكاوى المقبولة الـ 802)



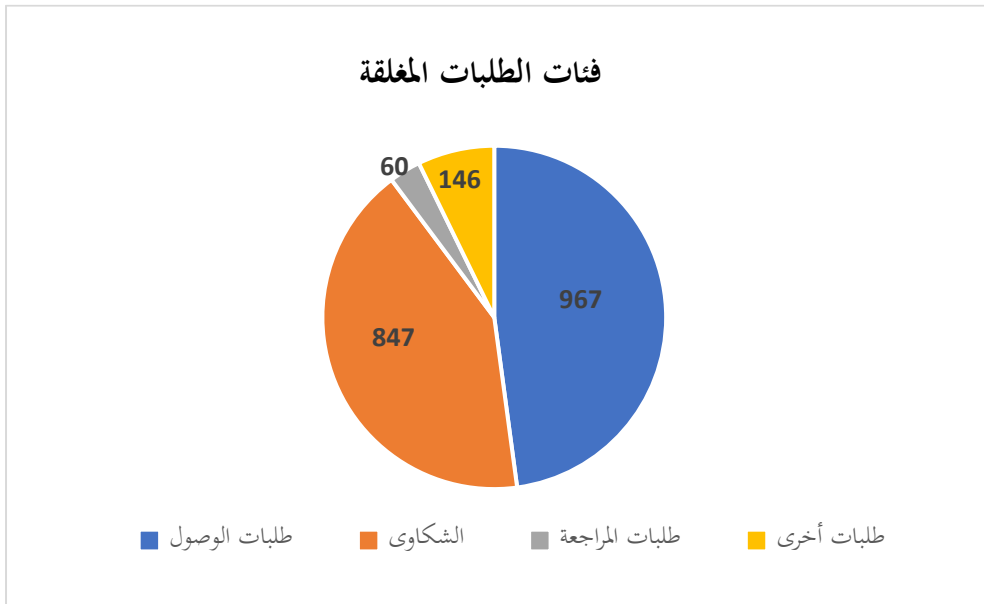
12. وحتى في غياب بيانات عن مقدم طلب في محفوظات الإنترنت، يظل مطلوباً من اللجنة اتخاذ عدة تدابير. فتستشير المكاتب المركزية الوطنية التي ربما شاركت في معاملة البيانات المتعلقة بمقدمي الطلبات. ويتعين عليها أيضاً في بعض الأحيان دعوة مقدمي الطلبات إلى توفير معلومات إضافية (عندما يدعون مثلاً بأنهم اعتقلوا على أساس بيانات الإنترنت). وتنسق لجنة الرقابة كذلك مع الأمانة العامة بانتظام لحث المكاتب المركزية الوطنية في البلدان التي شاركت في اعتقال مقدمي الطلبات بالاستناد إلى معلومات الإنترنت على ما يدعى، على التحقق من محفوظاتها الوطنية وتحديثها.

13. ومن بين مقدمي الطلبات الـ 1 054 المسجلة بياناتهم، هناك 653 شخصاً مطلوباً بموجب نشرات و285 شخصاً مطلوباً بموجب تعاميم، وقد يكون مقدمو الطلبات الباقون موضوع معلومات مسجلة إما في قاعدة بيانات المركبات الآلية المسروقة أو قاعدة البيانات SLTD التي تتضمن معلومات عن وثائق سفر وهوية أفيد بأنها مسروقة أو مسروقة وهي غير مملوءة أو ملغاة أو غير صالحة أو مفقودة، أو متاحة في منظومة سير العمل Workflow. وقد نُشر 53 مقتطفاً من النشرات الـ 653 في موقع الإنترنت العمومي على الويب.

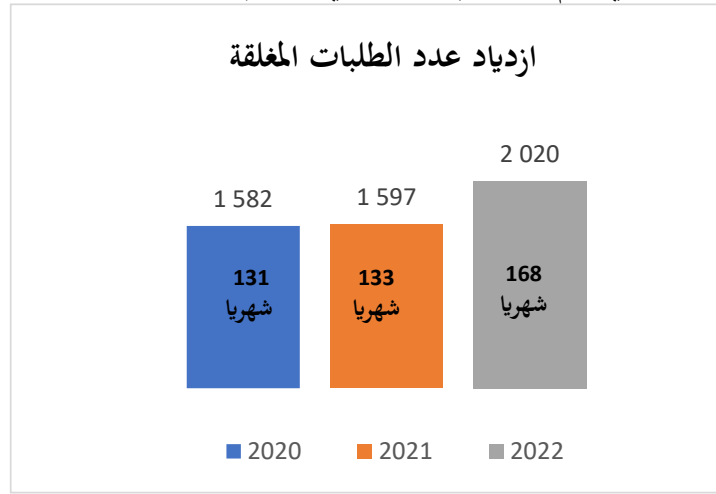
14. والجُرمان الرئيسيان المتهم بهما مقدمو الطلبات يتعلقان بالاحتيال (جرائم مالية واستيلاء واختلاس وغير ذلك) وبالإرهاب.

2. الطلبات المغلقة في عام 2022

15. أغلقت لجنة الرقابة 2 020 طلباً في عام 2022، منها 967 طلباً للوصول و847 شكوى و60 طلباً للمراجعة و146 من الطلبات الأخرى.

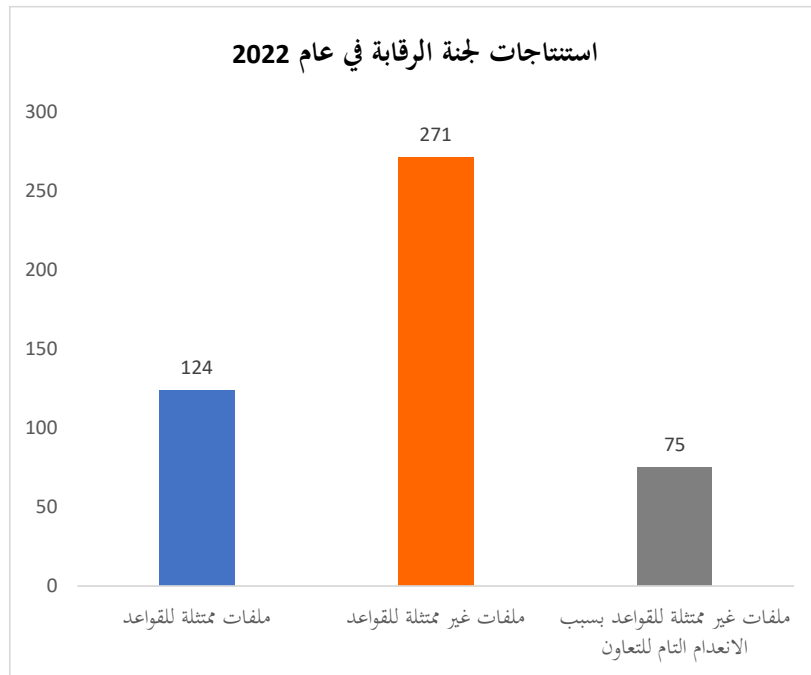


16. وأغلقت اللجنة 1 582 طلبا في عام 2020 (131 طلبا في الشهر) و1 597 طلبا في عام 2021 (133 طلبا في الشهر) و2 020 طلبا في عام 2022 (168 طلبا في الشهر).



17. وتضمنت الشكاوى الـ 847 المغلقة 377 شكوى أُغلقت بدون أن تتخذ اللجنة قرارا بشأن امتثالها للقواعد. وأُغلق 219 ملفا لعدم وجود بيانات مسجلة في محفوظات الإنترنت عن مقدميها، وأُغلق كذلك 70 ملفا لأن الطلبات لم تُعلن مقبولة إطلاقا، وحذفت الأمانة العامة للإنترنت أو المكتب المركزي الوطني مصدر البيانات 88 ملفا قبل أن تتخذ لجنة الرقابة أي قرار بشأنها.

18. ومن بين الشكاوى الـ 470 المقبولة التي قدمها أفراد أُغلقت ملفات بياناتهم في أعقاب قرار للجنة الرقابة بشأن تقيدها بالقواعد، خلُصت اللجنة إلى عدم امتثال البيانات لقواعد الإنترنت في 124 ملفا وعدم تقيدها بها في 271 ملفا وذلك بعد النظر بتعمق في ادعاءات مقدميها وفي المعلومات التي وفرها المكتب المركزي الوطني (المكاتب المركزية الوطنية). وأُغلق 75 ملفا إضافيا بسبب الانعدام التام للتعاون من جانب المكاتب المذكورة مصدر البيانات، التي لم تؤكد صلاحية الإجراءات المتصلة بالنشرات أو بالتعاميم، ما أسفر عن اتخاذ لجنة الرقابة قرارا بحذف البيانات دون مواصلة دراسة حجج مقدمي الطلبات.



19. ويُظهر الرسم البياني أدناه النسبة المئوية للملفات الممتثلة وغير الممتثلة للقواعد خلال السنوات الثلاث الماضية.

